Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

10 Mai 2010
10 ماي 2010

وكالة المغرب العربي للأنباء
Maghreb Arabe Presse

المغرب/ حقوق الانسان/ نساء إعطاء الانطلاقة بأكادير غدا لمشروع "المنهجيات الجديدة في مجال "حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب

أكادير/ 10 / 5 / ومع/ ينظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان, بشراكة مع مركز "المرأة العربية للتدريب والبحوث" (كوثر) , غدا الثلاثاء بأكادير, ورشة يتم خلالها إعطاء الانطلاقة لمشروع "المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية في المغرب" .

ويهدف المشروع , الممول من طرف مؤسسة (فورد) ,والمنفذ من طرف مركز "المرأة العربية للتدريب والبحوث" في ثلاث دول عربية هي المغرب ومصر واليمن , إلى تمويل ودعم قدرات جمعيات محلية تم اختيارها لإنجاز مشاريع ترمي إلى دعم مفهومي المواطنة والعدالة الاجتماعية , وتحقيق الكرامة والمساواة .

ويشجع البرنامج , الذي يستهدف بشكل خاص الفئات المعوزة المهمشة في الوسط شبه الحضري والغابات والمناطق القاحلة والصحاري والريف والقرى , إلى الاستماع إلى مشاكلهم واحتياجاتهم , واقتراح مشاريع تتناول محاور الأرض ,والحق في السكن والماء والموارد الطبيعية والصحة والتعليم , مع إيلاء أهمية خاصة للنوع الاجتماعي في كافة المشاريع .

ويتضمن برنامج الورشة تقديما عاما لمشروع "المنهجيات الجديدة في مجال حقوق الإنسان والأصوات المنادية بالتنمية المحلية ", وتقديم المشاريع التي تقدمت بها الجمعيات المختارة , وكذا توقيع عقود التمويل بين مركز (كوثر) والجمعيات , فضلا عن توقيع ميثاق شرف بين هذه الجمعيات الحاملة للمشاريع ,والمكتب الإداري للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان بأكادير بوصفه المنظمة الوسيط في تنفيذ المشروع , كما ستعرف الورشة المصادقة على برنامج تقوية القدرات .

وتستفيد من هذا المشروع ثلاث جمعيات هي جمعية "نساء الجنوب" التي تقدمت بمشروع (دعم العاملات في القطاعات غير المنظمة لاجل ضمان حقوقهن) , و"الجمعية المغربية لتعاونيات الأركان" (مشروع دعم التجارة المصنفة بوضع علامات تمييزية) , وجمعية "رياض الطالبة" ببيوكرى (مشروع تقوية قدرات دور الطالبات في المجال الحقوقي) .

وتجدر الإشارة إلى أن مركز "المرأة العربية للتدريب والبحوث" (كوثر) , الذي يوجد مقره بتونس , هو مؤسسة إقليمية عربية مستقلة أنشئت سنة 1993 , وتعمل في مجالات البحوث والتدريب والإعلام وجمع البيانات بغرض دفع السياسات والقوانين والبرامج لمراعاة مقاربة النوع الاجتماعي تحقيقا لمشاركة فعالة للمرأة العربية في التنمية .

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

MAROC-RÉGIONS-FORUM

La réparation communautaire au coeur d'un forum social thématique à Errachidia

Errachidia, 10 mai -(MAP)- L'approche, les réalisations et les perspectives de la réparation communautaire ont été, ce week-end à Errachidia, au centre d'un forum social thématique, organisé à l'initiative du pôle associatif pour le développement démocratique au sud-est.

Sur fond d'expériences associatives exposées lors de cette rencontre, les participants ont débattu des contraintes, défaillances et entraves qui affectent la réalisation de ce programme, dédié à la réhabilitation des régions touchées par les graves violations des droits de l'Homme dans le passé.

Les participants ont surtout mis l'accent sur la nécessité d'activer les conventions conclues entre le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH) et les départements gouvernementaux, et l'incitation des services extérieurs et techniques à assurer l'accompagnement et le suivi des projets réalisés dans ce cadre.

Plaidant pour une diffusion large des informations, ils ont appelé les représentations locales et régionales du CCDH à déployer davantage d'efforts pour mieux faire connaître le programme de la réparation communautaire, ainsi que le rôle des différents organes responsables.

Les acteurs associatifs présents lors de ce forum ont aussi appelé à la création de centres d'études pour la mémoire et dont les recherches doivent être insérées dans les cursus scolaires, afin que les générations futures en soient imprégnées et que de telles violations ne se reproduisent plus jamais dans notre société.

Plusieurs interventions ont été données lors de cette rencontre sur "l'approche de la réparation communautaire", "la mémoire, questions et problématiques" et "résultats internes et l'évaluation du programme de la réparation communautaire". (MAP)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

شكل إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في 8 ماي 1990 كمؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وفقا لمبادئ «باريس»، إحدى الوسائل التي حاول من خلالها مغرب الحسن الثاني التحرر من قيود الماضي وطي صفحته المؤلمة والتوجه نحو بناء مغرب ديمقراطي. اليوم والمجلس الاستشاري يحتفل بالذكرى العشرين لإحداثه تطرح الكثير من الأسئلة حول ما إذا كانت المؤسسة التي عهد إليها بتطوير وحماية حقوق الإنسان قد توفقت في المهمة التي من أجلها أنشئت، أم أنه كان مجرد محاولة من الدولة للالتفاف على الملف الحقوقي، كما قالت بذلك بعض الأطراف الحقوقية والسياسية.

الدولة تراهن على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان للتحرر من قيود الماضي

الرياضي: المجلس اقتصر دوره على الدفاع عن المقاربة الرسمية وتبرير الانتهاكات

عادل نجدي

اقترن إعلان الملك الراحل الحسن الثاني، في خطابه لـ 8 ماي 1990، عن ميلاد المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بسياق سياسي اتسم بوجود حملة دولية قوية ضد الدولة المغربية في مجال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسيل من الانتقادات تضمنها التقرير الأممي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، وتقارير منظمات حقوقية دولية، خاصة تقرير منظمة العفو الدولية على خلفية تفجر قضية معتقل «تازمامارت» السري. ودفع الضغط الدولي وتكثيف الحركة الحقوقية المغربية لتحركاتها ولمطالبها بـ«الكشف عن الحقيقة»، وكذا الإحساس بثقل التركة السوداء لسنوات الجمر والرصاص، أعلى سلطة في البلاد إلى إيجاد مؤسسة وسيطة للبحث في قضايا شائكة (من قبيل الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ..) معلنة التزامها المبدئي بحماية حقوق الإنسان بتطبيق القيم الكونية في هذا المجال.

وبالرغم من إعلان الدولة المغربية عن نواياها رسميا في القطع مع ممارسات الماضي، وأهمية الاقتراحات التي قدمها المجلس المحدث بمساهمة خبراء على مستوى قوانين السجون ومشاريع قوانين في مجالات متعددة، إلا أن افتقاده للاستقلالية وارتباطه المباشر بالمؤسسة الملكية وباستراتيجية الدولة ورؤيتها لحل الملف الحقوقي، واقتصار دوره على لعب الوساطة السياسية الضيقة والمراقبة، أثر على إنجازاته.

وظل المجلس، بحسب الحركة الحقوقية، غائبا عن الانتهاكات اليومية لحقوق الإنسان من تعذيب وانتهاكات داخل السجون وحرية الرأي والتعبير والصحافة والتجمع والتظاهر، وهو ما دفع العديد من مكوناتها وفي مقدمتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الذي أسسه ضحايا الانتهاكات في 27 نونبر 1999، إلى المطالبة بإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة تعنى بحماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

ولم يفض إحداث هيئة التحكيم المستقلة في 16 غشت 1999 باقتراح من المجلس الاستشاري، أياما قليلة بعد اعتلاء الملك محمد السادس العرش، إلى الكشف عن مصير المئات من ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، بعد أن اختزلت معالجة ملفهم الشائك في التعويض عن الضرر المادي والمعنوي، وباستثناء تعويض معتقلي جحيم «الريش»، لم تسلم رفات المتوفين ولم يدمج المفرج عنهم في الحياة المجتمعية ولم يتابع المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

فشل المجلس في إنهاء ملف شائك هو ملف المختطفين والمختفين وضحايا الاعتقال التعسفي، وارتفاع أصوات الضحايا وعائلاتهم والحركة الحقوقية المطالبة بمقاربة شمولية تضع على رأس أولوياتها: الكشف عن الحقيقة وعن مصير المختطفين وتسليم رفات المتوفين منهم وتقديم الاعتذار، ثم عدم الإفلات من العقاب، جعلت الدولة

Revue de Presse du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

مطالبة بالقطع مع آليات لم تسعف المجلس الاستشاري في فك لغز سنوات الرصاص، والخروج من المأزق الذي انتهت إليه المقاربة التي اعتمدها باعتباره المؤسسة التي كلفت رسميا بمعالجته ووضعت رهن إشارتها الإمكانيات المادية للقيام بعملها.

شهادة ميلاد جديدة

كان إصدار ظهير 10 أبريل 2001 المتعلق بإعادة النظر في تنظيم وهيكلة المجلس الاستشاري، إشارة واضحة إلى رغبة السلطات في تجاوز مأزق تأسيس مؤسسة تحاول بآليآتها فك ألغاز ماضي الانتهاكات وتنفيذ التزامات الدولة في مجال حقوق الإنسان، وشهادة ميلاد جديدة لمؤسسة وطنية لم تفلح طيلة 11 سنة من العمل من تصفية تركة الماضي المشوش على العهد الجديد. وبموجب الظهير الجديد أصبحت من مهام المجلس، الذي كان مكلفا وفق الظهير المؤسس لـ 20 أبريل 1990 بمهمة تقديم مقترحات والقيام بدراسات في أية قضية عامة أو خاصة مرتبطة بحقوق الإنسان حسب طلب الملك، المساعدة وإبداء الرأي للملك فيما يستشيره فيه من قضايا تتصل بحماية حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات والدفاع عنها والقيام بالمهام التي يسندها له الملك. كما أصبحت من مهام المجلس المساهمة في إعداد التقارير المرفوعة إلى الجهات الدولية والتعاون معها، ورفع تقرير سنوي للملك عن حالة حقوق الإنسان وتقديم اقتراحات في كل ما من شأنه دعم تلك الحقوق.

وتزامن إدخال تعديلات وإصلاحات على المجلس، مع العديد من المؤشرات الدالة، منها استضافة المغرب للملتقى الدولي الخامس للمؤسسات الوطنية لتطوير وحماية حقوق الإنسان، وفتح السلطات للحوار مع نقابة ضحايا سنوات الجمر والرصاص والسماح لها بزيارة سجن «تازمامارت»، وكذا الإسراع في تسوية ملف العديد من الضحايا، خاصة فيما يتعلق بالتعويض.

وإن كانت الصيغة الجديدة تشير إلى رغبة أعلى سلطة في البلاد في القطع مع ماضي الانتهاكات الذي أساء إلى صورة المغرب، إلا أن الكثير من المتابعين يعتبرون أن إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، كآلية لطي صفحة الماضي في إطار العدالة الانتقالية، في 7 يناير 2004 بناء على توصية مرفوعة من المجلس إلى الملك محمد السادس، كانت أهم إنجاز حققه المجلس بعد إعادة هيكلته، إذ عملت الهيئة، التي ترأسها رئيس نقابة الضحايا الراحل إدريس بنزكري طيلة ثلاثة وعشرين شهرا، على دراسة سبل تصفية تركة ماضي الانتهاكات الجسيمة الممتد من 1956 إلى 1999 وتعويض الضحايا، قبل أن تصدر توصيات تضمنها تقريرها الختامي وهمت على وجه الخصوص تخليق الحياة العامة ودمقرطة أجهزته الحكومية والسياسية، وترتيب الحكامة الأمنية وتحديث القضاء ما يضمن عدم تكرار الفظائع التي عاشها المغرب.

تقييم مسار عشرين سنة

تعددت المبادرات التي اتخذها المجلس منذ تاريخ ميلاده سنة 1990، وبالأخص منذ إعادة هيكلته سنة 2001، الرامية إلى

Revue de Presse du Centre Marocain de Documentation et d'Information Sur les Droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

ملاءمته مع مبادئ «باريس» المتعلقة بوضعية واشتغال المؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان، ما مكن المغرب من الحصول على التنقيط «1 أ» الذي يعد أفضل مكافأة دولية لجهود النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

بيد أن المجلس، برأي خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، لم يقم بدوره كمؤسسة وطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان، إذ اقتصر دوره على «الدفاع عن المقاربة الرسمية، وتبرير انتهاكات حقوق الإنسان والتغطية عنها من خلال التصريحات والتقارير، وهو ما يمكن التدليل عليه من خلال التقرير الذي أنجزه المجلس عن أحداث سبتة ومليلية، حيث كان من المفروض أن يكشف في

فشل المجلس في إنهاء ملف شائك هو ملف المختطفين والمختفين وضحايا الاعتقال التعسفي

تقريره عن حقيقة ما وقع، لكنه ارتأى الدفاع عن الأشخاص الذين انتهكوا حق المهاجرين في الحياة والسلامة البدنية». وأضافت في تصريحات لـ«المساء»: «المجلس لا يمكن أن يقوم بدوره كمؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان في إطار عدم استقلاليته وافتقاده للموضوعية في تقييم أوضاع حقوق الإنسان وتمويله من طرف الملك، ناهيك عن معيقات أخرى».

وأكدت الرياضي أنه على الرغم من إعادة النظر في تشكيلة المجلس وهيكلته في سنة 2001، إلا أن المجلس لم يلعب دوره على صعيد الدفع بوضعية حقوق الإنسان وتشجيع الدولة على التقدم في هذا المجال، وتقديم توصيات تذهب في اتجاه وضع الدولة أمام مسؤوليتها في ما يخص التزاماتها الدولية بهذا الصدد، وإنما اقتصر دوره على «التعتيم والتبرير وتبييض الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة»، مضيفة: «مع كامل الأسف المجلس لم يقم كذلك بدوره كهيئة ترصد تطور حقوق الإنسان، وكعين مراقبة لمدى التزام الدولة بما صادقت عليه من اتفاقيات ومدى احترامها للمواثيق الدولية».

وبالنسبة للرياضي فإن المجلس سواء في طبعته الأولى أو الثانية لا تنطبق عليه المعايير الدولية الواجب توفرها في المؤسسات الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بل وتضمن في عضويته خاصة في الطبعة الأولى أشخاصا متورطين في الانتهاكات الجسيمة، مشيرة إلى أن إخفاقات المجلس لم تقف عند هذا الحد، بل تعدتها إلى تكليفه بمتابعة التوصيات الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة، حيث» كنا أمام خطاب تعتيمي من خلال التصريح بأن جميع التوصيات قد نفذت وأن المجلس انتقل إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الاشتغال على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، قبل أن يتأكد بعد صدور تقرير متابعة تفعيل التوصيات بأن المجلس لا يمتلك الصلاحية ولا القوة للبت في العديد من القضايا».

وفيما تؤكد رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، التي رفضت أن تكون ممثلة في المجلس منذ إحداثه، أن «إخفاقات» المجلس تتطلب تغيير الظهير المنظم له في اتجاه منحه السلطة والاستقلالية والموضوعية في تقييمه لأوضاع حقوق الإنسان بالمغرب، اعتبر محمد مصطفى الريسوني، عضو المجلس، أن هذا الأخير «حقق الغايات التي من أجلها أنشئ سنة 1990 وسيكون مخطئا من يقول بغير ذلك، لأن الغايات لا تتحقق في رمشة عين وإنما تقتضي مدة من الزمن، وعلى كل حال أعتقد أننا في المراحل النهائية لطي صفحة الماضي، وأن المستقبل هو للاشتغال على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تطوير والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وهذا ما عمل عليه المجلس من خلال وضع خطة عمل وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان»، مضيفا في حديثه إلى «المساء»: «الحمد لله أن المغرب لم يعرف بعد 14 دجنبر 1990 أي عنف أو قتل للمتظاهرين أو جر المواطنين للحفر، وهذا الواقع الذي لا يمكن لأحد إنكاره تحقق بفضل المجلس والدينامية التي أطلقها».

عضو المجلس الاستشاري يرى أن الغايات الثلاث التي من أجلها أحدث منذ نحو 20 سنة تحققت، فالمجلس أفلح في إبراز المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان والمحافظة عليها والعمل من أجل تطويرها، وفي حماية حقوق المواطنين والعمل على ترسيخ تلك الحماية، وكذا في طي صفحة الماضي عبر إصدار العفو على المعتقلين السياسيين في سنة 1994 وعودة المغتربين وتعويض ضحايا الاختطاف والاعتقال التعسفي عبر هيئة التحكيم المستقلة وهيئة الإنصاف والمصالحة.

وأشار المصدر ذاته إلى أن هناك ضعفا من ناحية التواصل وتسويق النموذج المغربي في المحافل الدولية والمنظمات الحقوقية، ما يجعل البعض لا يعترف بالتقدم المتحقق منذ إنشاء المجلس، مؤكدا في ختام حديثه لـ«المساء» أن عملية التصدي وحماية حقوق الإنسان ستبقى دائمة قائمة في المستقبل، وهو ما يدلل عليه الشروع في إعداد مركز للاستماع وتتبع ضحايا العنف بصفة عامة والانتهاكات بصفة خاصة وتقديم المساعدة القانونية والنفسية لهم.

المساء
ALMASSAE

أكد المحجوب الهيبة، الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أن المؤسسة تواجه في الوقت الراهن تحديات توسيع اختصاصاته ودعم قدراته في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. واعتبر الهيبة أن عدم الحسم في بعض القضايا العالقة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كقضية المهدي بن بركة، لا يعني أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لم يطو بعد، بالنظر إلى خصوصية هذه القضية، مشددا على أن المجلس يعكف في الوقت الراهن على تنفيذ التوصية المتعلقة بجبر الضرر الجماعي.

قال إن المجلس يعكف في الوقت الحالي على تعريف أماكن الاحتجاز

الهيبة: لا يمكن مقارنة حالات الاختطاف حاليا بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

حاوره:
محمد بوهريد

– كيف تقيم حصيلة عشرين سنة من عمل المجلس؟

● طبعا ذكرى مرور 20 سنة على إحداث المجلس ليست مجرد ذكرى للاحتفال، وإنما هي أيضا مناسبة لتقييم عمله، علما بأن الأعمال التي تقيم حصيلة المجلس قليلة جدا، وهي عبارة بالأساس عن مقالات أساتذة جامعيين، في حين تمكن منشورات المجلس وتقاريره السنوية والموضوعاتية من الوقوف بدقة وتفصيل على حصيلة المجلس. وقد خصصنا جزءا مهما من الاحتفالات بهذه المناسبة للقيام بتحليل تقييمي ونقدي لما مضى من عمر هذه المؤسسة. ويمكن أن أقول، كمسؤول بالمجلس، إن هذه المؤسسة تلعب دورا كبيرا في مواكبة هذا المسار الشاسع من الإصلاحات التشريعية في مجال حقوق الإنسان، حيث تم تحقيق إنجازات يمكن أن نلخصها، على نحو لا يخلو من التعسف، في الدور الذي لعبه في مسيرة إصلاح منظومة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان، خاصة ما تعلق منها بمنظومة القوانين الجنائية، وبالاعتقال الاحتياطي والحراسة النظرية والقانون المنظم للمؤسسات السجنية، وذلك انسجاما مع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الداعية إلى إقرار منظومة جنائية حديثة على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مجهودات أخرى بذلت فيما يخص الاحتجاجات التي كانت موضوع دراسات أنجزها المجلس ودور المجتمع المدني في توسيع دائرة الحريات، دون إغفال تميز التجربة المغربية في العدالة الانتقالية التي أفضت إلى طي صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي لعب المجلس دورا حاسما في مقاربتها وتسوية كثير من ملفاتها.

– وكيف تقيم المنهجية التي قارب بها المجلس ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

● اشتغل المجلس على موضوع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي، التي كانت مكثفة وهمت مجموعات كبيرة وممنهجة، بمعنى أنها كانت سياسة لقمع كل أنواع المعارضة السياسية والثقافية والجمعوية. وقد امتد عمل المجلس في هذا الإطار على مرحلتين، اهتمت الأولى بتعويض ضحايا الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري، ثم تطورت مقاربة المجلس لهذا الموضوع بعد إعادة هيكلته في أبريل 2001، قبل تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة التي انكبت على دراسة هذا الموضوع. علما أن الجهود التي بذلها المجلس لتنفيذ توصيات هذه الهيئة كانت موضوع تقرير خاص، سيما جبر الضرر، الذي سويت جميع ملفاته تقريبا، بما في ذلك مسألة الإدماج الاجتماعي للضحايا الذي تمت مناقشته أخيرا مع الجمعيات الحقوقية.

– أين وصل تنفيذ توصية جبر الضرر الاجتماعي، الذي يصنف ضمن النقط العالقة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟

● نشير أولا إلى أن هذا البرنامج يهم المناطق التي كان لها إحساس بأنها تعرضت لعقاب جماعي من جراء تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك الجهات التي تحتضن عددا مهما من الضحايا، وينفذ طبقا لمقاربة تشاركية من التنسيقيات الجهوية المشكلة من الجمعيات المحلية وممثلي الضحايا والمنتخبين والسلطات المحلية. لا يروم هذا البرنامج إلى الحلول مكان الفاعلين في التنمية البشرية أو إنجاز مشاريع كبرى في هذا الإطار، وإنما تقوم فلسفته على العمل على إحياء الثقة بين الساكنة المحلية والدولة، ممثلة في السلطات المحلية، وذلك عن طريق تأهيل المجتمع المدني المحلي لجعله يلعب دورا أساسيا في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها محليا. وقد شرعنا منذ السنة الماضية في إنجاز تقييم أولي للمجهودات المبذولة في هذا الإطار، والتي لا يمكن أن تظهر نتائجها قبل خمس أو ست سنوات.

– في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة أيضا قضايا أخرى لا تزال عالقة، من قبيل قضية المهدي بن بركة؟

● يندرج هذا الملف في إطار ما يسمى بالكشف عن الحقيقة، ونعلم أن الهيئة كشفت قيد عملها على مصير ما يزيد عن 700 حالة اختفاء قسري، فيما كشفت لجنة متابعة تنفيذ التوصيات بالمجلس عن حالات أخرى. أما الحالات المتبقية، ومن بينها قضية المهدي بن بركة، التي تأخذ أبعادا سياسية ودولية كذلك، فيتم العمل على كشف حقيقتها على مستويات عدة داخل المغرب وخارجه، ومن ضمنها المجلس. وسيبقى المجلس متابعا لكل

المساء
ALMASSAE

ما يستجد في هذه الحالات المهمة، كقضيتي بن بركة والمانوزي، بل إن هناك حالات أخرى اقتنعت عائلاتها بأنها توفيت وتمت تسوية القضايا المتعلقة بالتعويض المالي لذوي الحقوق ومراسيم الجنازة. ونحن على استعداد لمتابعتها إذا استجدت فيها أية معطيات.

– ولماذا يكتفي المجلس بالمتابعة ولا يبادر في هذه القضايا؟

● المجلس يتابع ويبادر في آن واحد.

– وأين تتجلى هذه المبادرة؟

● تتجلى المبادرة، في مقاربة الملفات العالقة، في حرصنا في إطار لجنة الكشف عن الحقيقة على الإطلاع على كل الوثائق التي يكشف عنها وقيامنا بتحليلها إلى جانب الوثائق التي توفرت للمجلس بعد

هيئة الإنصاف والمصالحة وبفضل عمل لجنة الكشف عن الحقيقة. لا يمكن أن نتحدث هنا عن المبادرة بمفهوم مطلق، وإنما نؤكد أننا منشغلون بهذه الحالات العالقة، غير أنه لا يمكن أن نقول إن عدم الحسم في هذه القضايا يبقي ملف الانتهاكات مفتوحا.

– يلاحظ في السنوات الأخيرة تواتر ملفت لأخبار الاختطافات، ألا تخشون أن تكون هذه الاختطافات نواة أولى لهيئة إنصاف ومصالحة ثانية؟

● لا يمكن أن نقارن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، مهما كان حجم أخبار الاختطافات التي تنشر في الصحف، أو تعلن عنها الجمعيات الحقوقية، نتوصل في المجلس بشكايات في هذا الموضوع تدرس في شعبة خاصة، ونقوم بالتدخلات اللازمة إذا كانت تلك الشكايات تندرج ضمن اختصاصات

المجلس، وذلك بعد البحث والتقصي حول مضامين الشكايات التي ترد على المجلس ومتابعة ما تنشره الصحف في هذا الإطار.

– وماهي الإجراءات التي تتخذ في حال الجزم بثبوت صحة الشكايات التي ترفع إلى المجلس؟

● نحيل الملفات على المؤسسات المختصة، وإذا اقتضى الأمر، نوجه أصحاب بعض الشكايات إلى القضاء. كل الشكايات التي ترفع إلى المجلس أو القضايا التي تنشر في الصحف تدرس بعناية وتعد ملفات مفصلة عنها.

– يلاحظ أن الاختطافات الأخيرة تندرج بالأساس في مجال محاربة الإرهاب وما يسمى بالسلفية الجهادية وهو ملف ما فتئت الجمعيات الحقوقية تسجل بشأنه خروقات عديدة

● سبق للمجلس أن عبر عن رأيه في هذا الموضوع في تقريره لسنة 2003، وزاد في شرحه بتفصيل في تقرير السنة الموالية، بالفعل، توصل المجلس في الفترة الأخيرة بشكايات وبلاغات وبيانات حول حالات الاختطاف، وفي مقدمتها تلك المرتبطة بملف السلفية الجهادية ونعكف حاليا على دراستها. ينبني أسلوبنا في العمل على جمع كل المعطيات من مختلف كل المصادر ودراستها، ومن ثمة تقديم الاقتراحات المناسبة لحل هذا المشكل. لسنا مؤسسة حكومية ولا جمعية غير حكومية، وإنما نحن مؤسسة تعددية تضم مختلف الأطراف المعنية بملف حقوق الإنسان. والمجلس يعبر عن آرائه في تقاريره السنوية واستشاراته والتوصيات التي ترد في تقاريره الموضوعاتية، وأحدها تناول المؤسسات السجنية.

– ارتباطا بالمؤسسات السجنية، لماذا لم يقدم المجلس على خطوات وازنة في اتجاه تسوية وضع معتقل تمارة السري؟

● المعطيات المتوفرة لنا تفيد بأنه لا وجود لمعتقل غير نظامي. ونحن نعكف منذ ستة شهور على برنامج خاص بأماكن الاحتجاز، ابتدأناه بيوم دراسي حول إمكانية المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وتفعيلها. وقد دشنا نقاشا عاما حول جميع أماكن الاحتجاز، بما فيها المؤسسات السجنية.

صراحة لا يمكنني، بصفتي مسؤولا في هذه المؤسسة، بحكم المعطيات المتوفرة لدي، الجزم بوجود أماكن للاحتجاز السري، ففي غالب الأحيان نتوصل ببيانات وبلاغات عديدة قبل أن تتضح الجهات التي تقف من ورائها. الاحتجاز القسري كان يتم في الماضي، في مراكز احتجاز تنفي الدولة وجودها، في حين أن معتقل تمارة، يقال إنه تابع للسلطات الأمنية ويتم تدبيره بشكل عادي.

– ارتباطا بموضوع السلفية الجهادية، لماذا لم يبادر المجلس إلى استلام ملف الحوار مع معتقلي هذا التيار، خاصة الذين أطلقوا منهم مبادرة «أنصفونا»؟

● يجب أن نذكر بداية بأن الإرهاب مرفوض بجميع أشكاله، ونؤكد أيضا على ضرورة احترام حقوق الإنسان في مقاربة الملفات المتعلقة بالإرهاب، وهي معادلة ليست سهلة بطبيعة الحال. وقد انكب المجلس منذ أحداث 2003 على دراسة الثغرات التشريعية ومكافحة الحق والكراهية، التي كانت موضوع رأي استشاري أصدرناه في 2004. ونركز في الوقت الراهن على ترسيخ قيم المواطنة والنهوض بحقوق الإنسان ونحن في المراحل الأخيرة لإعداد الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان. تلك هي العناوين الرئيسية لسيرورة عمل المجلس، ولا يمكن أن أدخل في تفاصيل هذا الملف.

– انطلاقا من تجربتك الشخصية على رأس الأمانة العامة للمجلس، ما هي العوامل التي لا تسهل قيام هذه المؤسسة بالمهام المنوطة بها إن لم نقل فرملة كثير من مجهوداتها؟

● المجلس مؤسسة تستمد قوتها ومستويات عملها من محيطها: المجتمع المدني، الأحزاب السياسية، باقي مؤسسات الدولة، من قبيل ديوان المظالم، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والإعلام.

ونركز في الوقت الراهن على توسيع اختصاصات المجلس انطلاقا من تصور قائم على تأطير استراتيجي في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز قدرات المجلس على مستوى الدفاع عن حقوق الإنسان من حيث تقصي الحقائق والرصد ودعم المجلس بالموارد البشرية المهنية الضرورية لتمكين المؤسسة من الاضطلاع بمهامها. إنها تحديات سنعمل في إطار تخليد ذكرى مرور عشرين سنة على تأسيس المجلس على بلورة اقتراحات بشأنها.

بيان اليوم

عشرون سنة على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

مسار التصالح مع الذات والتأسيس لدولة تحتكم للحق والقانون

فنن العفاني

احتفى المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يوم السبت الماضي بالذكرى العشرين لتأسيسه، والذي يعد إحداثه سنة 1990 إحدى المحطات الهامة التي عبر خلالها المغرب نحو مرحلة جديدة من تاريخه المعاصر معلنا رغبته في التصالح مع الذات والتأسيس لدولة تحتكم للحق والقانون.

مسار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والذي أرسى دعائمه جلالة الملك الحسن الثاني، مقرنا إحداثه بالنهوض بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وسيعمل جلالة الملك محمد السادس على تقوية دعائمه وتجديد نهجه من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، التي عملت على الطي النهائي لصفحة من ماضي أليم موسوم بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذا من خلال توسيع صلاحياته وانفتاحه بحيث أصبح مؤسسة تتمتع تبعا لذلك بالكثير من الاستقلالية والفعالية.

مسار المجلس على مدى عشرين سنة، رافقته مجموعة من الهيئات والمنظمات المغربية العاملة في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما رافقه وقاده في العديد من الأحيان ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والذين أصبحوا خلال فترة مهمة من مسار هذه المؤسسة فاعلين أساسيين على مستوى تطوير والنهوض بحقوق الإنسان، هذا بالرغم من حالة الشد والجذب التي كانت ومازالت أحيانا تطبع العلاقات بين المجلس وبعض من تلك المكونات، فهناك من يعتبر أن المجلس يقوم بدوره وأن النهوض بأوضاع حقوق الإنسان لازالت تتطلب اجتهادا أكبر، وهناك من يعتبر أن المجلس لم يمتثل بالكامل لما تقره المعايير الدولية، وأضحى مؤسسة موالية للدولة بشكل صارخ.

وفي تصريح لـ«بيان اليوم» قالت آمنة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان «إن المجلس لعب دورا أساسيا في فترات صعبة بخصوص ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فعن طريقه تم إخبار الرأي العام بعدد من الوفيات ضحايا الانتهاكات الذين كانوا مجهولي المصير»، كما أن «المجلس لعب دورا أساسيا كآلية للوساطة ما بين الحركة الحقوقية والسلطات على أعلى مستوى، ومن خلاله أيضا تم رفع توصية لإحداث لجنة للحقيقة وسمع صداها لدى السلطات العليا».

وأضافت، أن المجلس كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان مطالب بأن يعمل بشكل واضح ومتواصل على إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والمؤسساتية، مشيرة أن على المجلس أن يطور مهامه فيما يخص الوساطة ما بين المواطنين والسلطات العمومية، خاصة على مستوى تدبير ملفات حقوق الإنسان وفي حالات انتهاك هذه الحقوق.

من جانبها، أبرزت خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في تصريح للجريدة منظور الجمعية لمسار المجلس على مدى عشرين سنة الماضية، وربطته بمدى الاستقلالية التي يتمتع بها في علاقته بالدولة، قائلة «إن الجمعية رفضت أن تكون عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حينما تم استدعاؤها لذلك،سواء في مرحلة التأسيس الأولى للمجلس أو في صيغته الثانية (أي بعد تعديل الظهير المحدث له)، فوجودنا داخل المجلس سيمس باستقلالية الجمعية اتجاه السلطة نظرا لأن المجلس نفسه غير مستقل».

وأوضحت أن «المجلس من المفروض أن يكون مؤسسة وطنية تنطبق عليه معايير باريس التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحال أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمغرب»، مشيرة، أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عوض أن يكون آلية لمراقبة وضعية حقوق الإنسان ويرفع التوصيات لأصحاب القرار لتحسين سياستهم وتطوير أوضاع حقوق الإنسان، أصبح يمارس دور المبرر للسياسة الرسمية والتغطية على خروقات حقوق الإنسان وأوضاعها المتردية.

ونقطة الضوء الوحيدة التي يمتلكها المجلس تتمثل، حسب أما عبد القادر العلمي رئيس العصبة المغربية لحقوق الإنسان التي تعد إحدى الهيئات المكونة المجلس منذ تأسيسه، حيث واكبت جميع أعماله والنقاشات التي أثيرت داخله حول أوضاع حقوق الإنسان، فقد أكد «أن المجلس منذ إحداثه قام بدور هام فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان، على اعتبار أن المهام التي أنيطت به والتركيبة التي يتكون منها والصلاحيات المخولة له جعلته بالإضافة إلى ذلك يقوم بدور طلائعي أيضا في إطار المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى العربي والدولي.

وأبرز أن المجلس قطع عدة خطوات في مجال متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لكن لازالت هناك بعض التوصيات في حاجة إلى تفعيل، وإن كان الأمر في هذا الصدد لايتعلق بالمجلس بل بجهات أخرى ،خاصة على مستوى الإصلاحات المؤسساتية وإصلاح القضاء والحكامة الأمنية.

وشدد المتحدث على أن مسار حقوق الإنسان مازال يتطلب القيام بالكثير، وذلك بتعاون بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية وكل المعنيين. في حين ارتبط تصريح المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف كجمعية لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بظرفية المنع الذي طال قافلة كان يعتزم المنتدى تنظيمها إلى أهرمومو، حيث عبروا عن غضب شديد لما بات يعرفه مسار حقوق الإنسان من تراجع، واعتبر حسين علوي حسن عضو المكتب التنفيذ للمنتدى، «أن المنع الذي تعرضت له القافلة والذي يتزامن مع الذكرى العشرون لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يعد تجليا لمسلسل التراجعات التي يعرفها المغرب منذ مدة في المجال الحقوقي.

وقال «المنتدى دأب على تنظيم عدة قوافل لمراكز الاعتقال السابقة منها معتقل أكدز وقعلة مكونة، وتازمامرت، لكن هذه المرة أبانت السلطة عن وجهها الحقيقي»، مبرزا أن الهدف من تنظيم القافلة لم يكن سوى محاولة لإلقاء الضوء على ضحايا مارست الدولة في حقهم انتهاكات ولم يتم الاعتراف بملفهم وبالأحرى تعويضهم.

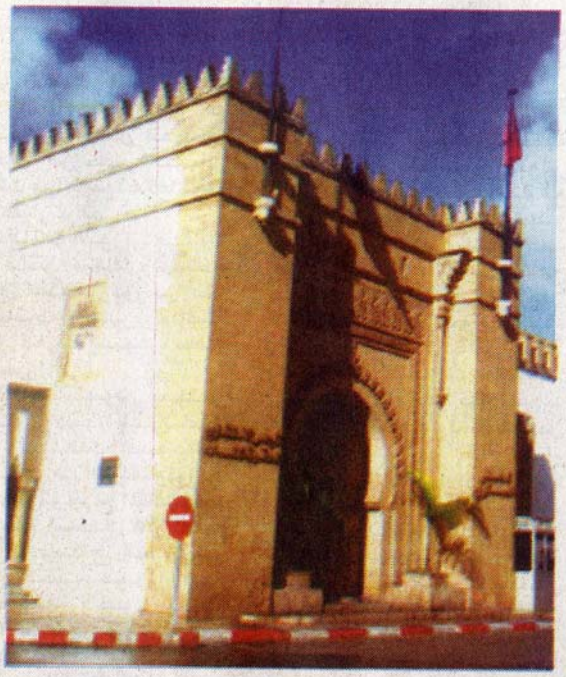

المتحدثة، في بعض الملتقيات والندوات التي نظمها حول حقوق الإنسان، حيث تردف قائلة «باستثناء بعض الدراسات والملتقيات التي نظمها المجلس، فإن ما عدا ذلك فقد كان مواليا للسلطة وتبييض ممارساتها التي لاتنضبط للقانون».

EL MUNDO

ABDELHAMID AMINE | Vicepresidente de la Asociación de Derechos Humanos

'En Marruecos no tenemos una Constitución democrática'

- El Consejo Consultivo de Derechos Humanos cumple 20 años
- Los activistas constatan que la falta de libertades reina en el país

Erena Calvo | Rabat

Cumple hoy veinte años, pero no ha aprobado el examen. Por lo menos, para la combativa Asociación Marroquí de Derechos Humanos (AMDH). El Consejo Consultivo de Derechos del Hombre de Marruecos (CCDH), creado por Hassan II, "es una **institución dependiente del poder político en el reino alauí**; lo fue en su creación y lo es actualmente", confía a elmundo.es en una entrevista telefónica Abdelhamid Amine, vicepresidente de la AMDH.

Amine recuerda que el Consejo **se puso en marcha en 1990**. "Entonces rechazamos ser miembros de este organismo a pesar de las presiones que recibimos en aquellos momentos porque menoscabaría nuestra misión". El tiempo, considera, les ha dado la razón.

La institución, continúa, negó durante años "la existencia de **presos políticos** y de desaparecidos en el país; tuvimos que esperar hasta finales de los años 90 para que se comenzara a hablar de estas situaciones".

En el año 2004, el actual monarca Mohamed VI puso en marcha otra institución, la **Instancia Equidad y Reconciliación (IER)**, a la que se confió la tarea de investigar las violaciones graves de derechos humanos cometidas en el pasado, durante los Años de Plomo de su padre, Hassan II. Las conclusiones se presentaron algo más de un año después y "era el Consejo el encargado de aplicarlas".

Mucho por hacer

Para Amine, salvo las **reparaciones materiales y sanitarias** de las víctimas, poco se ha hecho. Las recomendaciones "más importantes" en materia de derechos humanos y de "mejora de la situación política del país" no se han materializado, critica el activista.

Y cita, como ejemplo, la **no adhesión de Marruecos a la Corte Penal Internacional o la no abolición de la pena de muerte**. Pero Amine no finaliza ahí su listado de reclamaciones. "Tampoco se ha reformado la Constitución, tenemos un texto que no es democrático; en Marruecos no hay separación de los poderes ejecutivo, legislativo y judicial".

Aspectos que para el vicepresidente de la AMDH son "esenciales" para el desarrollo del futuro del país y de los **derechos humanos** "y que no han sido tomados en consideración por el Consejo".

"Creemos que esta institución no puede poner en marcha todas estas recomendaciones y que tienen que hacerlo el poder Ejecutivo, el Parlamento y la institución monárquica", dice con seguridad.

Revue de presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Para Amine, sin embargo, una de las cuestiones más urgentes es la reforma de la Constitución. "**Tenemos un poder absoluto donde no se respetan las libertades**".

El caso Benslimane

Vuelve a su discurso sobre el Consejo Consultivo y la Instancia, y considera: "No hemos llegado todavía a la verdad de muchos expedientes" y recuerda que hay casos como el del general Hosni Benslimane, jefe militar del reino, que "figura en la lista de responsables de **violaciones graves** de los derechos humanos y que sigue en el poder", dice Amine.

Por su parte, el CCDH, en un informe reciente asegura que ha tenido éxito al concretar la puesta en marcha de muchas de las recomendaciones de la instancia, "gracias a la existencia de la voluntad política que garantiza el proceso y su éxito en el contexto de **transición democrática** que vive el país".

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

حرزني في فترة نقاهة طبية

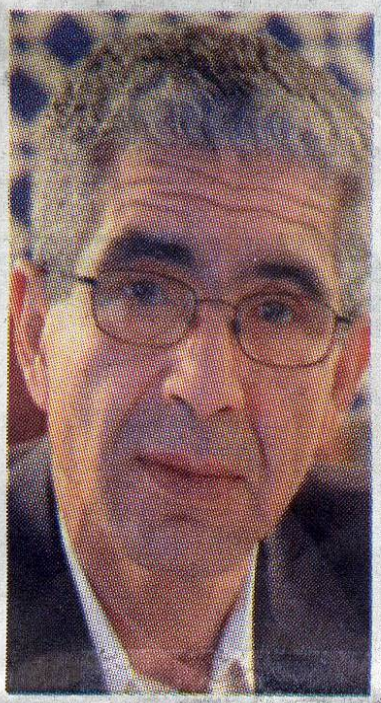

في الوقت الذي يحتفل فيه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالذكرى العشرين لتأسيسه، يوجد أحمد حرزني، رئيس المجلس، في فترة نقاهة طبية، بعدما خضع، خلال الأسبوع الأخير، لعملية جراحية بسيطة على رجله اليمنى. وشوهد حرزني، في الآونة الأخيرة، وهو يستعين بعكاز من أجل الوقوف والمشي. وكان أحمد حرزني قد تولى رئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المؤسسة الاستشارية، خلفا للرئيس السابق المرحوم إدريس بنزكري، الذي غيبه الموت، وذلك منذ 31 ماي 2007، بعدما قام الملك محمد السادس بتعيينه رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conse